



المجلة العلمية

لجامعة إقليم سبأ

مجلة علمية نصفية محكمة
تصدر عن جامعة إقليم سبأ

ISSN :2709-2747 (Online)

ISSN :2709-2739 (Print)

المجلد (9) - العدد (1) - يونيو 2026م



حضور عقيدة المنزلة بين المنزلتين عند ابن
جني في كتابه (الخصائص)

The Presence of the Doctrine of "Al-Manzilah
Bayn Al-Manzilatayn" (The Position Between
Two Positions) in Ibn Jinni's Book *Al-Khasa'is*

حسين محفوظ جمعان البوري¹

Hussein Mahfoodh Jumaan Al-Bawri

تاريخ قبول البحث	تاريخ استلام البحث
2026/5/4م	2026/4/11م

المجلد (9) العدد (1) يونيو 2026م

<https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.149>

(1) أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم اللغة العربية، جامعة سيئون.

عنوان المراسلة : hoseen200@gmail.com



الملخص

يتناول هذا البحث حضور عقيدة المنزلة بين المنزلتين عند أبي الفتح عثمان بن جني في كتابه (الخصائص)، بوصفه أحد المبادئ الكلامية التي نشأت في فكر المعتزلة ثم امتد تأثيرها إلى الدرس اللغوي. ويسعى البحث إلى الكشف عن استعمال ابن جني لهذه العقيدة في تفسير الظواهر اللغوية التي تتجاوزها جهتان متقابلتان، بحيث لا يمكن إلحاقها بإحدهما إلحاقاً تاماً.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تتبع المواضيع التي تظهر فيها هذه العقيدة في الخصائص، وتحليلها في ضوء سياقها اللغوي والفكري. وقد تبين أن ابن جني وسع مفهوم (المنزلة بين المنزلتين) من دلالاته العقدية إلى أدوة تفسيرية في مجالات الصوت والصرف والنحو، كما في مسائل الإدغام، وكسرة المضاف إلى ياء المتكلم، والتمييز بين المنصرف وغير المنصرف، وبعض الظواهر الواقعة بين الوقف والوصل.

وخلص البحث إلى أن هذه العقيدة تمثل توجهاً فكرياً عند ابن جني، يميل بها إلى التوسُّط، وتجاوز الأحكام الثنائية، غير أن كثيراً من الظواهر التي فسرت به، يمكن تفسيرها تفسيراً أدق في ضوء القواعد اللغوية أو الدراسات الصوتية الحديثة، مما يدل على أن حضوره كان متأثراً بخلفيته الاعتزالية أكثر من كونه أصلاً لغوياً مستقلاً.

الكلمات المفتاحية: المنزلة - بين المنزلتين - ابن جني - الخصائص - المعتزلة.





Abstract

This study examines the presence of the doctrine of "Al-Manzilah Bayn Al-Manzilatayn" (the intermediate position / the position between two positions) in the work of Abu al-Fath Uthman ibn Jinni, specifically in his book *Al-Khasa'is*, as one of the theological principles that originated within Mu'tazili thought and subsequently extended its influence to linguistic studies. The study seeks to uncover Ibn Jinni's use of this doctrine in interpreting linguistic phenomena that are situated between two opposing poles, such that they cannot be fully attributed to either one. The study adopted the descriptive analytical methodology through tracing the instances where this doctrine appears in *Al-Khasa'is* and analyzing them within their linguistic and intellectual context. It becomes evident that Ibn Jinni expanded the concept of "Al-Manzilah Bayn Al-Manzilatayn" from its doctrinal significance into an interpretive tool in the fields of phonology, morphology, and syntax, as seen in issues such as assimilation (idgham), the kasrah of the noun annexed to the first-person singular possessive pronoun (yā' al-mutakallim), the distinction between fully declinable (munṣarif) and non-fully declinable (ghayr munṣarif) nouns, and certain phenomena situated between pause (waqf) and continuation (waṣl). The study concludes that this doctrine represents an intellectual tendency in Ibn Jinni toward mediation and transcending binary judgments. However, many of the phenomena interpreted through it can be more accurately explained in light of standard linguistic rules or modern phonological studies, indicating that its presence was influenced more by his Mu'tazili background than by being an independent linguistic principle.

Keywords: Al-Manzilah (The Position), Bayn Al-Manzilatayn (Between Two Positions), Ibn Jinni, *Al-Khasa'is*, Mu'tazilah.



Copyright: © 2026 Hussein Mahfoodh Jumaan Al-Bawri. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of Creative Commons Attribution (CC BY 4.0) license.





مقدّمة:

يُعدُّ أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) أحدَ أعلامِ الدرس اللغويِّ العربيِّ، ومن أكثرهم عمقاً وتجديداً في النظر إلى بنية اللغة وقوانينها. وقد شكَّل كتابه (الخصائص) ذروةً نتاجه العلميِّ والفكريِّ؛ ففيه كَشَفَ عن رؤيته الكليَّة للغة، وبيَّن الأصولَ العامَّة في التعامل مع الظواهر اللغويَّة من خلالٍ منهجٍ يقوم على التأمل، والتعليل، والبحث عن العليلِ الجامعة، منطلقاً من العلوم العقلية التي تأثرت بها في بيئته الفكرية، وخاصَّة علم الكلام وعقيدة المعتزلة.

ومن أبرز المبادئ التي يمكنُ تتبعُ أثرها في التَّحليل والتَّعليل ودراسة اللُّغة عند ابن جني عقيدة المنزلة بين المنزلتين، تلك العقيدة الذي وردَ أساساً في فكرِ المعتزلة في سياقِ الحكم على مرتكبِ الكبيرة، لكنَّه تحوَّل إلى فكرةٍ منهجية، يمكنُ تطبيقها في حقولٍ معرفيَّةٍ مختلفة؛ إذ يرون فيه تفسيراً لبعض الظواهر التي لها انجذابٌ بين طرفين متباينين، ولا يمكنُ الجمعُ بينهما في شيءٍ واحدٍ، مما يجعلُ ورودَ الاحتمالِ عليهما كبيراً، وخروجاً من هذا التذبذب بين الجهتين تأتي هذه العقيدة لتسوّغ وقوع تلك الظاهرة في هذا الوسط.

إذا تأملنا كتاب (الخصائص) وجدنا أنَّ ابن جني ينجح أحياناً إلى تفسير الظواهر اللغوية بهذا المنطق، سواءً في الأصوات أو الصرف أو النحو؛ فهو يقرِّر أنَّ بعض الظواهر لا تُفهم إلا بوضعها في منزلةٍ بين منزلتين: لا هي مطلقة الانتماء إلى إحدى الصفات، ولا هي خارجة عنها كليَّةً، بل تقع في حيزٍ بين هذه وهذه، وهذا يختلف باختلاف السياقات، أو الاستعمال، أو القياس أو العليلِ النحوية والصرفية.

وجاء هذا البحثُ ليدرسَ هذا الأصلَ عند ابن جني في خصائصه، فحملَ هذا العنوان:

(حضور عقيدة المنزلة بين المنزلتين عند ابن جني في كتابه (الخصائص))

مشكلة البحث:

تُعدُّ عقيدة المنزلة بين المنزلتين من المقولاتِ العقلية التي نشأت في الفكر الكلاميِّ المعتزليِّ، غير أنَّ أثرها امتدَّ إلى مجالاتٍ معرفيَّةٍ أخرى، ومنها الدرس اللغويُّ عند أعلام كبار كابن جني ومحمد بن الحسين تلميذ أبي علي الفارسي⁽¹⁾، وابن هشام الأنصاري⁽²⁾، وغيرهم. وفي كتاب (الخصائص) لابن جني تظهر هذه العقيدة - صراحةً أو ضمناً - في كثيرٍ من تحليلاته الصوتية والصرفية والنحوية، مما يكشف عن حضورٍ منهجيٍّ لهذا التصور في بيئته الفكرية.

(1) نقله عنه عبدالقاهر الجرجاني، ينظر: الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد، بغداد، 1982م، (408/1).

(2) ينظر: الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ت) (440/1).





حضور عقيدة المنزلة بين المنزلتين عند ابن جني في كتابه (الخصائص)

حسين محفوظ جمعان البوري

ومع هذا الحضور الملحوظ، فإنّه لم يُفرد له بحثٌ - حسب تقديرِي - يسعى إلى دراسة حضور هذه العقيدة في أحد أهم الكتب اللسانية التراثية، ويستكشف تجلياتها في تحليلات ابن جني.

أسئلة البحث:

تتحدّد مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

كيف استخدم ابن جني المنزلة بين المنزلتين في تحليله لظواهر اللغوية في كتاب (الخصائص)؟
وتفرّعت عنه أسئلة أخرى، منها:

- ما مظاهر حضور هذه العقيدة في تفسير ابن جني للظواهر الصوتية والصرفية؟
- ما مدى حضور هذه العقيدة في معالجة ابن جني للمسائل النحوية؟
- هل يمكن مناقشة ابن جني في هذه المسائل التي رأى أنّها تفسّر بعقيدة المنزلة بين المنزلتين؟

أسباب اختيار الموضوع:

- على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت فكر ابن جني، فإنّ عقيدة المنزلة بين المنزلتين لم يُدرس - حسب اطلاعي - بوصفه مصطلحاً كلامياً مؤثراً في كتاب (الخصائص).
- أهمية كتاب (الخصائص) في تاريخ الدرس اللغوي العربي؛ إذ هو من أقدم المؤلفات في علم اللّغة.
- إبراز العلاقة والتأثير والتأثير بين التفكير اللغوي والتفكير العقديّ الكلامي؛ مما يفتح آفاقاً جديدة لفهم التراث.

أغراض البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأغراض النظرية والتحليلية، أبرزها:

- أثر عقيدة المعتزلة في تشكّل رؤية ابن جني اللغوية.
- بيان مفهوم المنزلة بين المنزلتين وكيفية انتقاله من الدائرة الكلامية إلى الدائرة اللغوية.
- تحليل المواطن التي يظهر فيها هذه العقيدة في كتاب (الخصائص)، ومناقشتها.
- إظهار أثر هذه العقيدة في بناء تفسير ابن جني للظواهر الصوتية والصرفية والنحوية.

أهمية البحث:

- إبراز منهج فكري رفيع لدى ابن جني لم يُدرس بعد دراسة مستقلة.
- إظهار صلة اللسانيات التراثية بالفكر العقلي والكلامي.
- تقديم قراءة جديدة لكتاب (الخصائص)، تتجاوز جمع الشواهد إلى تحليل البنية الفكرية الحاكمة له.



منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ من حيث تتبّع المواطن التي تظهر فيها هذه العقيدة في الخصائص، وربطها بإطارها الفكري العام، ويعتمد البحث على قراءة نصية دقيقة للنصوص التي تكشف عن قبول ابن جني لتلك العقيدة، وجعله حلاً لبعض الظواهر التي تبدو محتملة الوجود.

الدراسات السابقة:

كثرت الدراسات والبحوث حول ابن جني وكتابه (الخصائص)؛ نظراً لشهرته وتحليلاته العميقة ودراسته للغة من حيث أصولها وقوانينها العامة التي تحكم نظامها، وتناولت هذه الدراسات والبحوث كثيراً من الجوانب الصوتية والصرفية والدلالية والنظرية التي تضمنها الكتاب. غير أن المراجعة الدقيقة لما أُلّف في هذا المجال تكشف بوضوح أن ما أنجز لم يتجاوز حدود تحليل الفكر اللغوي عند ابن جني في ذاته، دون الالتفات إلى جذوره العقديّة وصلته بمبادئ الاعتزال، ولا سيّما عقيدة المنزلة بين المنزلتين.

وهذه بعض الدراسات السابقة:

1. الأصول اللغوية في كتاب (الخصائص) لابن جني اصطلاحاً واستعمالاً، رسالة ماجستير للباحث: محمد عبد الرحمن حسن الحجوج، جامعة مؤتة، 2002م، وموضوع هذه الرسالة يدور حول علم أصول النحو والأدلة الإجمالية.
2. ملامح التفكير اللساني عند ابن جني في الخصائص، للأستاذ: غويرق حميد، بحث منشور في مجلة الباحث، جامعة الغواط، الجزائر، المجلد 6 العدد 2 لعام 2014م. وبين الباحث فيه أن ابن جني قدم دراسات كانت وما زالت فاعليتها في الثقافة اللغوية والنشاط الفكري، سواء كان ذلك على المستوى النظري المنهجي أو على المستوى الإجرائي التطبيقي، وتتوافق والدرس اللغوي الحديث.
3. المنحى العقلي في التفكير اللغوي عند ابن جني، من إعداد الباحثين: حساني حبيب وعوني أحمد، بحث منشور في مجلة الباحث، جامعة الغواط، الجزائر، المجلد 15 العدد 2 لعام 2017م. وفي هذا البحث عرض موجز عن حضور الحس الاعتزالي في التفكير اللغوي عند ابن جني؛ إذ يحاول ابن جني إيجاد مقارنة بين أصول الاعتزال وإسقاطها على التخریجة اللغوية، سواء في المنهج، أو اللغة، أو المصطلح. وعند النظر في هذه الدراسات والبحوث يتضح الفرق بينها وبين هذا البحث؛ إذ يركّز هذا البحث على دراسة عقيدة المنزلة بين المنزلتين في كتاب (الخصائص).

واقترنت طبيعة البحث أن يُفتتح بمقدمة، فتمهيد، يتلوها مبحثان، وينتهي بخاتمة، تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي خلص بها البحث، وتناول المبحث الأول: التعريف بابن جني، وكتابه الخصائص والملاحم الكلامية والاعتزالية فيه. والمبحث الثاني: مفهوم المنزلة بين المنزلتين، ومسائلها في الخصائص لابن جني.



التمهيد:

تعدُّ اللُّغة العربيَّة، بما تفرَّد به من دقَّة في البنية، وثرٍ في الأساليب، وتنوُّع في طرائق التعبير، ميدانًا رحبًا للبحث والدراسة، ومجالًا خصبًا لاجتهاد العلماء قديمًا وحديثًا. وقد عُني النحويون واللغويون بوضع أصولها، وتقعيد قواعدها، واستنباط القوانين التي تضبط نظامها، سعيًا إلى الكشف عن أسرارها. ومن بين هؤلاء الأعلام يبرز أبو الفتح عثمان بن جني، الذي يُعدُّ من أعمق علماء العربية نظرًا، وأدقِّهم تحليلاً، إذ لم يكتفِ بوصف الظواهر اللغوية ورصدها، بل تجاوز ذلك إلى تحليلها، والغوص في بنيتها، والبحث عن القوانين التي تحكمها.

وقد تجلَّى هذا المنهج بوضوح في كتابه (الخصائص)، الذي يُعدُّ من أهمِّ المصنَّفات في الفكر اللغوي العربي، لما اشتمل عليه من نظرات فلسفية دقيقة، ومعالجات منهجية عميقة لقضايا اللغة. ويظهر للناظر في منهج ابن جني تأثره الواضح بالبيئة العلمية والجدلية التي سادت عصره، ولا سيما في تناوله للمسائل التي تتردَّد بين أكثر من وجه، ولا تستقيم فيها قاعدة واحدة على نحو مطرد، ولا تنضبط بقياس ثابت لا استثناء فيه.

ومن هنا ظهرت عنده عقيدة (المنزلة بين المنزلتين)، وهي مفهوم ذو أصلٍ كلاميٍّ، استُخدم للدلالة على حالة وسطى بين طرفين متقابلين. وقد استعمل ابن جني هذه العقيدة في كتابه (الخصائص)، فجعل منها أداةً منهجيةً فعالةً في تفسير عددٍ من الظواهر اللغوية التي لا يمكن القطع فيها بحكم نهائيٍّ، من قبولٍ مطلقٍ أو ردِّ تامٍّ، بل تقفُ في منزلةٍ وسطى بينهما.





المبحث الأول: التعريف بابن جني وكتابه (الخصائص) والملاحم الكلامية والاعتزالية فيه

المطلب الأول: التعريف بابن جني

هو أبو الفتح، عثمان بن جني. وكلمة (جني) أصلها روميٌّ مُعَرَّبٌ من (كيني)، وتعني بالرومية: الفاضل، أو العبقري، أو النبيل⁽¹⁾. وُلِدَ بالموصل لأبٍ روميٍّ، كان مملوكًا لسليمان بن فهد الأزدِيِّ، ولذلك يُنسب للأزد بالولاء⁽²⁾. وكانَتْ ولادته قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة، في حدود سنة 322هـ⁽³⁾، وتلقَّى مبادئ تعليمه فيها، وقد عاشت الدولة العباسية في هذا القرن حالةً من الاضطراب السياسي، قابله نشاط ثقافي وفكريٌّ.

وأخذ ابن جني عن عددٍ من كبار علماء عصره في الموصل وبغداد⁽⁴⁾، واستفاد منهم مختلف العلوم، وقد أشار في كتبه إلى بعض شيوخه، منهم: أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم⁽⁵⁾، وأبو الفرج الأصفهاني صاحب كتاب (الأغاني)⁽⁶⁾، وأحمد بن محمد أبو العباس الموصلِي⁽⁷⁾، وغيرهم.

وقد لازم ابن جني شيخه أبا علي الفارسي أربعين سنة⁽⁸⁾، وكان يُظهرُ التعلُّقَ به، والتقبُّلَ لرأيه، والانتفاعَ بعلمه، وكان يكثر من ذكره في مؤلفاته.

وقد روى ابن جني كثيرًا عن العرب الذين لم تفسد لغتهم، وكان لا يأخذ عن بدويٍّ إلا بعد أن يمتحنه، ويتثبت من أمره⁽⁹⁾.

واجتمع ابن جني بالمتنبي عند سيف الدولة الحمداني، وعند عضد الدولة، وكان المتنبي يُجلُّه، ويقولُ

(1) ينظر: مقدمة الخصائص (8/1).

(2) ينظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدياء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1993 م (1585/4).

(3) ينظر: مقدمة الخصائص (9/1).

(4) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، ابن جني النحوي، دار النذير، 1389هـ - 1969م، ص(30).

(5) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، 1985م (172/1).

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب (213/1).

(7) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، (د.ت) (132/2).

(8) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدياء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ - 1985 م، ص(245).

(9) ينظر: مقدمة الخصائص (15/1).





فيه: «هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس»⁽¹⁾، وابن جني أول من شرح ديوان المتنبي، وقد شرحه شرحين: الشرح الكبير، والشرح الصغير⁽²⁾.

هذا وقد أثرى ابن جني المكتبة العربية بكثير من المؤلفات التي تناولت جوانب اللغة، فقد كتب في علم اللغة، والأصوات، والتصريف، والنحو، فمن مؤلفاته: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، وشرح تصريف المازني، والمختسب في تبين وجوه شواذ القراءات، وشرح المفسر والمدود، واللمع في النحو، وغير ذلك.

وكانت وفاته ليلة الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة للهجرة⁽³⁾.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب (الخصائص)

يعد كتاب (الخصائص) لأبي الفتح عثمان بن جني علامة فارقة في الدراسات اللغوية، إذ يتجاوز كونه كتاباً نحويًا؛ ليصبح كتاباً في أصول اللغة وفلسفتها، ويركز على التنظير والبحث عن علل الظواهر اللغوية وأسرارها، بدلاً من الاكتفاء بتفصيلها، وقد كشف ابن جني عن مقصده هذا في مقدمة كتابه، حين قال: «وذلك أننا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به، وسنقول في معناه»⁽⁴⁾.

ومن هنا فإن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب، وإنما مقام القول فيه على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بُدئ؟ وإلام نحا؟ وهو كتاب يستدعي من أهل النظر من المتكلمين والفقهائ والمتفلسفين والنحاة والكتّاب والمتأدبين التأمل له، والبحث عن مستودعه؛ لما يشتمل عليه من نظرات ثاقبة⁽⁵⁾.

وفي أثناء الكتاب تجد الأبواب مبنوثة في الحديث عن العليل والمقاييس، وضوابط السماع، وغيرها من الأصول العامة التي تفسر لنا الظواهر الصوتية والتركيبية في هذا النظام اللغوي البديع. عاش ابن

(1) بغية الوعاة (2/132).

(2) مقدمة الخصائص (1/15).

(3) ينظر: ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية 1417 هـ - 1997 م ص (115).

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. ط) (2/1).

(5) ينظر: حميد، غويروق، ملامح التفكير اللساني عند ابن جني في الخصائص، بحث منشور في مجلة الباحث، جامعة الغواط، بالجزائر، المجلد 6 العدد 2 لعام 2014م. ص 97.





جني في بيئة فكرية، يغلب عليها الحضور المعتزلي، فلا عجب أن يتأثر بهم، ويعتقد هذا الفكر، بل إن شيخه أبا عليّ الفارسيّ ممن يحمل هذا الفكر والمعتقد أيضاً؛ يقول السيوطي عنهما: «وقال ابن جنّي في الخصائص - وكان هو وشيخه أبو عليّ الفارسيّ مُعْتزليّين - : باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح؟»⁽¹⁾؛ لذا تتجلى الملامح الكلامية والاعتزالية في كتاب (الخصائص) تجلياً لا يخفى على متأمّل، وهذه بعض الإشارات اليسيرة التي تنبئ عن ذلك:

المطلب الثالث: الملامح الكلامية والاعتزالية في كتاب (الخصائص) الفرع الأول: تأثره بالمعتزلة في المنهج:

من يتأمّل في كتاب (الخصائص) يجد أن ابن جنّي ينهج فيه منهج أهل الكلام الذي يُعلي من شأن العقل، وقد صرّح في مقدّمة كتابه أن الغرض من تأليفه هو وضع أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، كما سبق ذكر ذلك غير بعيد.

وأبو الفتح في خصائصه مولعٌ بالتعليل إلى حدّ الإسراف، ويحاول بكلّ ما أوتي من قوّة فكرٍ وحدّة ذهنٍ استخلاص العلة، وإن كانت بعيدة المرمى، فيربط بين العلة والمعلول بأوهى خيطٍ لاستخراج العلة⁽²⁾، ويُعرف في ذلك، حتى وصل به الحد أن جعل علل العربية أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المنفقيين؛ وحثّته في ذلك: «أنهم إنما يُميلون على الحسن، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه؛ وذلك أنّها إما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنّا غير بادية الصفة»⁽³⁾. ومن هنا نستشف انقياد ابن جنّي المطلق إلى اعتناق مذهب المتكلمين، وهو ذو عقلية تحليلية، مولعٌ بذكر العلل وتوجيهها، مسرفٌ في ذلك، فهو يستخلص العلة وإن كانت بعيدة غائرة المرمى، ولم يكن مقلداً، إلّا في الحدود التي يسمح بها التقليد، وهو يسلك المنهج المشار إليه أعلاه؛ لفرض الاستبانة والتوضيح، جرياً على هدي أستاذه أبي عليّ الفارسي⁽⁴⁾.

ولا يخفى على من يقرأ في الخصائص كثرة إيراد الأسئلة التي تكشف عن السبب في التوجيهات والعلة، حتى يصل إلى تفسير الظواهر اللغوية، والإغراق في إيراد هذه الأسئلة يوقعه أحياناً في الإتيان بسؤال غير وارد، مثل ما أورده من تساؤل في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: 31] في مسألة أصل

- (1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م (14/1).
- (2) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، ابن جنّي النحوي، دار النذير، 1389 هـ - 1969 م، ص (207).
- (3) الخصائص (48/1).
- (4) ينظر: حبيب، حساني، وأحمد، عوني، المنحى العقلي في التفكير اللغوي عند ابن جنّي، بحث منشور في مجلة الباحث، جامعة الغواطة، بالجزائر، المجلد 15 العدد 2 لعام 2017 م، ص (138).





اللغة: اصطلاح هي أم توقيفٌ وإلهامٌ؟ إذ قال: «فإن قيل: فاللغة فيها أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ، وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها مما ليس بأسماءٍ، فكيف خصصت الأسماء وحدها؟»⁽¹⁾، فمثل هذا السؤال غير وارد في هذا الموضوع؛ لأن ابن جني هنا بنى تساؤله على أن المعنى بالأسماء في الآية الكريمة مصطلح النحاة فيها، وهذا اصطلاحٌ حادثٌ، والاسم في اللغة ما كان علامةً على المسمى، وهذا يشمل الأنواع الثلاثة للكلمة (الاسم والفعل والحرف)، وبهذا يسقط السؤال، ويكون غير وارد⁽²⁾.

الفرع الثاني: استعمال مصطلحات المعتزلة في كتاب (الخصائص):

يشبع في كتاب (الخصائص) استعمال المصطلحات الكلامية المعتزلية، والإشارة إلى أصولهم؛ مما يكشف عن تعلق ابن جني بهذا المذهب، ولعلي أقصر هنا على ذكر ثلاثة مصطلحات أشار إليها ابن جني في خصائصه، وأقف معها وفقه موجزةً، ثم أفصل الحديث فيما اضطلع عليه البحث:

- (العدل والقديم): يقول ابن جني في افتتاح كتابه: «الحمد لله الواحد العدل القديم»⁽³⁾، ففي هذه الافتتاحية لكتابه يستعمل ابن جني مصطلحين معتزليين، هما: العدل والقديم، أما العدل فهو أصلٌ راسخٌ عند المعتزلة، إذ هو الأصل الثاني من أصولهم، وينسبون أنفسهم إليه بقولهم: (أهل العدل)، والمقصود بذلك عندهم: أن الله أفعاله كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، أو لا يختاره، ولا يخل بما هو واجبٌ عليه⁽⁴⁾. وفي هذا التفسير إجمالٌ يحتاج إلى تفصيل، حتى يُعرف أحق هو أو باطل؟ ولابن القيم وفتا مع تفسير المعتزلة هذا⁽⁵⁾، ولا يناسب البحث عرضها هنا.

- وأما القديم فإن الذي يعُم طائفة المعتزلة من الاعتقاد القول بأن الله تعالى قديمٌ، والقدم أحص وصف ذاته عندهم، فهو أحص أوصاف الإله⁽⁶⁾، ومقصود المعتزلة من قولهم: إن أحص وصف الرب القديم: ألا يُثبتوا له صفةً قديمةً؛ لامتناع المشاركة في أحص وصفه⁽⁷⁾، والأولى أن نضيف الله تعالى بما وصف به

(1) الخصائص (41/1).

(2) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، المزهري في علوم اللغة وأنها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1998م (19/1).

(3) الخصائص (1/1).

(4) ينظر: الهمداني، القاضي عبدالجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبدالكريم عثمان، الطبعة الأولى، مطبعة مكتبة وهبية، القاهرة، 1965م. ص (301).

(5) ينظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس، دار الفكر - بيروت، 1398 - 1978، ص (179).

(6) ينظر: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاي، دار المعرفة - بيروت، 1404، (43/1).

(7) ينظر: ابن تيمية، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد





نفسه إذ قال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: 3]، فسَمَّى الله نفسه بالأوَّل، ولم يسمِّ نفسه بالقديم، والأوَّل هو الذي لا شيء قبله.

– النقض: استخدم ابن جني النقض في بابين منفصلين في الخصائص: أولهما: (باب في نقض العادة) (1): وأراد به أن يبيِّن أنَّ بعضَ الأفعال تُعرف في حالٍ معينة، فإذا عُبِّرَت صيغُها انتقضت حالُه إلى ضِدِّه.

والباب الثاني: هو (باب في الامتناع عن نقض الغرض). وشبَّه ابن جني امتناع العرب «من نقض أغراضها بالبداء الذي تروم اليهود إلزامنا إياه في نسخ الشرائع وامتناعهم منه» (2)، والنقض من مصطلحات المتكلمين والمناطقية، ومعناه: تحلُّف الحكم مع وجود العلة المدَّعاة، أو هو وجود العلة ولا حكم (3).

– الجوهر والعرض: ذكر ابن جني هذين المصطلحين في مواضع عدة أوضحها في باب (في اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس) إذ قال: «وقد ذكرنا هذا الشرح من العربية في جملة كتابنا في تفسير أبيات الحماسة عند ذكرنا أسماء شعرائها. وقسمنا هناك الموقع عليه الاسم العلم، وأنه شيطان: عينٌ ومعنى، فالعين: الجوهر، كزيد وعمرو، والمعنى: هو العرض» (4).

والعرض والجوهر مصطلحان فلسفيان وكلاميان، أساسان عندهم لتفسير الوجود؛ والجوهر: هو حقيقة الشيء وذاته القائمة بنفسها والمستقلة، مثل: الجسم. بينما العرض: هو الصفات الحادثة والزائلة التي لا تقوم إلا بغيرها، مثل: الألوان والأشكال، حيث يمثل الجوهر الثابت والعرض المتغير.

– ومن أصول المعتزلة ومصطلحاتهم التي استخدمها ابن جني في كتابه (الخصائص) في تحليله اللغوي (المنزلة بين المنزلةين)، وهذا موضوع البحث والدراسة.

رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1411 هـ – 1991 م، (46/5).

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص (214/2).

(2) ينظر: ابن جني، الخصائص (231/3).

(3) ينظر: الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي، المعونة في الجدل، تحقيق: د. علي عبد العزيز العميريني، جمعية إحياء التراث الإسلامي – الكويت، الطبعة الأولى، 1407، ص104.

(4) ينظر: الخصائص (32/3).





المبحث الثاني: مفهوم المنزلة بين المنزلتين ومسائلها في كتاب (الخصائص) المطلب الأول: مفهوم المنزلة بين المنزلتين

اتفق جميع المعتزلة فيما بينهم على أصول عقديّة خمسة، جعلوها أساس مذهبهم الاعتزالي⁽¹⁾، وهي:

1- التّوحيد.

2- العدل.

3- الوعد والوعيد.

4- المنزلة بين المنزلتين.

5- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويعني هذا البحث بالأصل الرابع، ومحدّد القاضي عبد الجبار هذا المفهوم لغة واصطلاحًا، فيقول: «الأصل في ذلك أنّ هذه العبارة إنّما تُستعمل في شيء بين شيئين ينجذب إلى كلّ واحد منهما بشبهه، هذا في أصل اللغة، وأمّا في اصطلاح المتكلمين: فهو العلم بأنّ لصاحب الكبيرة اسمًا بين الاسمين، وحكمًا بين الحكمين»⁽²⁾.

ومنشأ هذا الاصطلاح في الحكم على فاعل الكبيرة، هل يُطلق عليه اسم الإيمان أم اسم الكفر؟ فالمعتزلة يرون أنّ صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، فلا يكون اسمه الكافر، ولا اسم المؤمن، ولا يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن، بل يُفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين؛ فإنّ صاحب الكبيرة له منزلة تتجاوزها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر، ولا منزلة المؤمن، بل له منزلة بينهما⁽³⁾.

واستحسن ابن جني هذه العقيدة في الخروج من الخلاف في بعض المسائل التي تتجاوزها الأدلة بين جهتين متقابلتين، ووسّع هذا الأصل فلم يقصره على هذه المسألة العقديّة؛ بل جعله منهجًا، يمكن تطبيقه على المسائل اللغويّة، لذا نجد هذا المصطلح يتردد في كتاب (الخصائص) لابن جني بهذه العبارة (المنزلة بين المنزلتين)، أو عبارة أخرى مرادفة لها تدلّ عليه، وعقد بابًا في كتابه (الخصائص) يحمل هذا المعنى، وسمّاه (باب في الحكم يقف بين الحكمين)، وتناول فيه بعض المسائل، وسنذكرها في حينها.

(1) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص(123).

(2) شرح الأصول الخمسة ص(137).

(3) ينظر: شرح الأصول الخمسة ص(717).





المطلب الثاني: مسائل المنزلة بين المنزلتين في كتاب (الخصائص)

المسألة الأولى: الإبدال في (أذكر / اذكر) بين الإظهار والإدغام

تناول ابن جني مسألة الإبدال وما ينتج عنه أحياناً من الإدغام الأصغر، ذكراً جملةً من الكلمات التي حدث فيها إبدالٌ فإدغامٌ، فقال: «ومن ذلك أن تقع فاءٌ (افتعل) زايًا أو دالًا أو ذالًا، فتقلب تأوُّه لها دالًا، كقولهم: ازدانٌ وادعى واذكر واذكر، فيما حكاه أبو عمرو»⁽¹⁾، ثم بيَّن ما حصل في (ادعى)، فقال: «فأما (ادعى) فحديثه حديثٌ اطرَدَ لا غيرُ في أنه لم تُقلبَ قصداً للإدغام، لكن قُلبت تاءٌ (ادعى) دالًا كقلبها في ازدان، ثم وافقتْ فاءُوه الدال المبدلة من التاء فلم يكن من الإدغام بدًّا»⁽²⁾، ثم تحدث عن القلب في (اذكر)، فقال: «وأما (اذكر) فمنزلةً بين (ازدان وادعى)، وذلك أنه لما قُلبت التاء دالًا لوقوع الدال قبلها صار إلى (اذكر)، فقد كان هذا وجهًا يُقال مثله، مع أن أبا عمرو قد أثبتته وذكره»⁽³⁾، وهنا لم يحدث إدغامٌ لاختلافٍ مخرج الدال عن الدال، ثم ذكر وجه الإدغام في (أذكر) ووضحه بقوله: «غير أنه أُجريت الدال لقربها من الدال بالجهر مجرى الدال، فأوثر الإدغام؛ لتضام الحرفين في الجهر فأدغم، فهذه منزلةٌ بين منزلي (ازدان وادعى)»⁽⁴⁾.

فبيَّن لنا ابن جني في هذا النصِّ ثلاث حالاتٍ في الإبدال:

الأولى: إبدالٌ بدون إدغامٍ مثل (ازدان): إذ قُلبت التاء دالًا فقط، دون إدغامٍ، فبقيت الحروف منفصلةً.

الثانية: إبدالٌ مع إدغامٍ مثل (ادعى): إذ الأصلُ أن التاء قُلبت دالًا (كما في ازدان)، ثم صادفت دالًا أخرى (من أصل الكلمة)، فحدث إدغامٌ بين الدالين، لكنَّ هذا الإدغام لم يكن مقصودًا ابتداءً، بل جاء نتيجة التقاء الحرفين المتماثلين.

الثالثة: مثل (اذكر/ اذكر)، وهذه حالةٌ وسطٌ بين الحالتين السابقتين:

في (اذكر): قُلبت التاء دالًا بسبب الدال قبلها، وهذا قياسٌ جائزٌ، ثم نُظِرَ إلى تقارب الدال والدال (كلاهما مجهور)، فحُمِلت الدال على الدال، فحصل الإدغام في بعض الاستعمالات (اذكر).

لذلك يقول ابن جني إن هذه الصورة الثالثة هي (منزلةٌ بين منزلتين)، أي: بين حالةٍ لا إدغامٍ فيها، كما في (ازدان)، وحالةٍ الإدغام الناتج عرضًا، كما في (ادعى).

(1) الخصائص (144/2).

(2) الخصائص (144/2).

(3) الخصائص (144/2).

(4) الخصائص (144/2).





فابن جني يفهم من كلامه هنا أن الظاهرة تدرج بين صور صوتية مختلفة، بحسب درجة التقارب بين الأصوات.

في حين أظهر الدرس الصوتي الحديث أن ما وصفه ابن جني، يمكن تفسيره في ضوء ظاهرة عامة، تُعرف بالمماثلة الصوتية، وهي ميل الصوت إلى التأثير بما يجاوره في الصفات والمخارج، فقد بين إبراهيم أنيس أن: «الأصوات في تأثيرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها؛ ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج، ويمكن أن يُسمّى هذا التأثير بالانسجام الصوتي»⁽¹⁾.

وعليه فقلبت التاء دالاً في (ازدان) و(ادعى) يُفسّر بأنه مماثلة في الجهر، والإدغام في (ادعى، اذكر) يُعدّ مماثلة كلية نتيجة التقاء صوتين متماثلين أو متقاربين، وبذلك يتبين أن الظاهرة لا تحتاج إلى تفسيرها بالتدرج بين منازل، بل تُردّ إلى قاعدة صوتية عامة.

ثم إن الإدغام ليس أمرًا عرضيًا كما فهم من كلام ابن جني، بل هو ظاهرة مقصودة وظيفيًا، تسعى اللغة من خلالها إلى تقليل الجهد العضلي وتيسير النطق⁽²⁾.

إذاً لا حاجة لافتراض (منزلة بين المنزلتين)، إذ يكفي تفسير الظاهرة، ضمن إطار النظام الصوتي العام للغة العربية.

المسألة الثانية: كسرة المضاف إلى ياء المتكلم بين البناء والإعراب

من المعلوم أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يُكسر آخره دائماً لمناسبة الياء، (مثل: كتابي)، وتقدّر عليه حركات الإعراب (الضمة، الفتحة، الكسرة) إذا كان الاسم صحيح الآخر، لكن ابن جني يرى أن هذه الكسرة لا هي حركة بناء، ولا هي حركة إعراب، فيقول: «وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو: غلامي وصاحبي. فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء»⁽³⁾؛ ثم أخذ يوضح أنها ليست للإعراب، فقال: «أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه، نحو: هذا غلامي، وأبيث صاحبي، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقارنة»⁽⁴⁾، ثم أخذ يبين كونها غير حركة بناء، فقال: «وأما كونها غير بناء، فلأن الكلمة معرفة متمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها بناءً، ألا ترى أن (غلامي) في التمكّن واستحقاق الإعراب، ك: غلامك وغلالمهم وغلالمنا»⁽⁵⁾.

(1) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نضرة مصر، القاهرة، (د،ط)، ص(106).

(2) ينظر: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، (د،ط)، ص386.

(3) الخصائص (144/2).

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.





ثم ذكر إشكالاً في وجود الكسرة في حال الجر هل هي كسرة إعراب أم لا؟ وأجاب عن هذا الإشكال فقال: «فإن قلت: فما الكسرة في نحو: مررت بغلامي، ونظرت إلى صاحبي، إعراب هي أم من جنس الكسرة في الرفع والنصب؟ قيل: بل هي من جنس ما قبلها، وليست إعراباً، ألا تراها ثابتة في الرفع والنصب، فعلمت بذلك أن هذه الكسرة يُكره الحرف عليها، فيكون في الحالات ملازماً لها، وإنما يستدل بالمعلوم على المجهول، فكما لا يُشكُّ أن هذه الكسرة في الرفع والنصب ليست بإعراب، فكذلك يجب أن يُحكّم عليها في باب الجرّ؛ إذ الاسم واحدٌ، فالحكم عليه إذاً في الحالات واحدٌ، إلا أن لفظ هذه الحركة في حال الجرّ - وإن لم تكن إعراباً - لفظها لو كانت إعراباً»⁽¹⁾.

فملازمة الكسرة لهذا الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم تجذبه إلى جهة المبنيات، وعدم ملازمتها له عند إضافته إلى غير ياء المتكلم تجعله ينجذب إلى جهة المعربات؛ لأن الحركات تظهر عليه، فالكسرة حينئذٍ في منزلة بين منزلتين فلا هي حركة إعراب ولا هي حركة بناء.

هذا ويمكن الاعتراض على ابن جني بأن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، يبقى معرباً باتفاق النحاة، غير أن حركات الإعراب تكون مقدّرة على ما قبل الحرف الأخير، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (الكسرة)، والكسرة ليست خارجة عن النظام - كما فهم ابن جني - بل هي حركة صوتية عارضة - حركة مناسبة - لا تلغي الإعراب، وإنما تحجب ظهوره، وهذا ما استقرّ عليه جمهور النحاة، إذ لم يُخرجوا الكلمة عن باب المعربات، ولم يحتاجوا إلى افتراض منزلة وسطى.

وأما ما استدللّ ابن جني به من ثبوت الكسرة في الرفع والنصب والجرّ على أنها ليست إعراباً، فيمكن الردّ عليه بأن ثبوت الحركة لا ينفي الإعراب، بل يدلّ على وجود مانع صوتي يمنع ظهور العلامة الأصلية. ومثله في العربية الأسماء المقصورة، مثل: الفتى، والأسماء المنقوصة، مثل: القاضي. فالإعراب موجود لكنّ علاماته مقدّرة لا ظاهرة، وبذلك لا يلزم من ثبات الكسرة نفي الإعراب، بل يُفسّر بقاعدة التقدير.

المسألة الثالثة: الاسم المضاف والمعرف بأل بين الانصراف وعدمه

يرى ابن جني أن الاسم المضاف والمعرف بأل لا هو منصرف ولا هو غير منصرف، إذ قال: «ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة، نحو: الرجل، وغلامك، وصاحب الرجل. فهذه الأسماء كلّها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة؛ وذلك أنها ليست بمنونة، فتكون منصرفة، ولا ممّا يجوز للتونين حلوله للصرّف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة؛ لكونه غير منصرف، كأحمد، وعمر، وإبراهيم، ونحو ذلك»⁽²⁾، ثمّ ألحق بهذا النوع من الأسماء ما كان مثني أو مجموعاً، فقال: «وكذلك التنبيه والجمع على حدّها، نحو: الزيدان والعمرين والمحمّدون ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف، معرفة كان»

(1) المصدر نفسه.

(2) الخصائص (2/357).





أو نكرةً، من حيث كانت هذه الأسماء، ليس ممَّا يُؤنُّ مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين، كان ذهابه عنها أمانةً لترك صرفها»⁽¹⁾.

فابن جني هنا يرى أنَّ الاسمَ المضافَ والمعرِّفَ بألٍ والمثنَّى وجمع المذكرِ السالمِ قبلَ أحواله هذه ينجذبُ إلى الأسماءِ المنصرفَةِ المثنَّوةِ، ولكنَّ بعدَ إضافتهِ أو تعريفهِ بألٍ أو تشبيتهِ أو جمعه، يزولُ عنه التنوينُ، فينجذبُ نحوَ الأسماءِ غيرِ المنصرفَةِ؛ ولذا يُحكِّمُ عليه عندئذٍ بالحكمِ يقفُ بينَ الحكمينِ، أو المنزلةِ بينَ المنزلتينِ، فلا هو منصرفٌ، ولا هو غيرُ منصرفٍ.

وفي رأبي أنَّ هذا القولَ غيرُ مسلَّمٍ به؛ ويمكنُ الاعتراضُ عليه بوجوهٍ عدةٍ، هي:

1. بنى ابنُ جني رأيه على ملاحظةِ غيابِ التنوينِ، فجعلَ ذلكَ قرينةً على الخروجِ من بابِ المنصرفِ، غيرَ أنَّ النحويينَ يفرِّقونَ بينَ الأصلِ وهو قابليةُ الاسمِ للتنوينِ (نحو: رجلٌ، غلامٌ)، وبينَ العارضِ وهو ما يمنعُ ظهورَ التنوينِ، كالتعريفِ والإضافةِ. ففي نحو: الرجلِ، وغلامِ زيدٍ، لم يُفقدِ التنوينُ لعلَّةٍ من عِللِ منعِ الصرفِ، بل لمانعٍ لفظيٍّ، ومن ثمَّ يبقى الاسمُ منصرفًا في أصله، لذا يقولُ الشاطبي: «يطلقُ النحويونَ على المضافِ وذِي الألفِ واللامِ الانصرافَ كثيرًا، فيقولون: إنَّ غيرَ المنصرفِ إذا أُضيفَ أو دخلتُه الألفُ واللامُ انصرفَ»⁽²⁾.

2. اعتمدَ ابنُ جني على أنَّ غيابِ التنوينِ يدلُّ على تركِ الصرفِ، غيرَ أنَّ هذا الاستدلالَ غيرُ مطرَّدٍ؛ لأنَّ التنوينَ قد يُحذفُ لأسبابٍ لا علاقةَ لها بمنعِ الصرفِ، مثل: دخول (أل)، والإضافةِ، والتشبيهِ، والجمعِ، ومن ثمَّ فإنَّ جعلَ غيابِ التنوينِ علامةً على منزلةٍ وسطى تعميمٌ غيرُ دقيقٍ.

3. ألحقَ ابنُ جني بالمضافِ والمعرِّفِ بي (أل) كلاً من المثنَّى كالزيدينِ، وجمع المذكرِ السالمِ، كالمسلمينِ، وهذا محلٌّ نظريٌّ؛ إذ «لا يُقالُ للمثنَّى والمجموعِ على حدِّه: إنَّه منصرفٌ أو غيرُ منصرفٍ»⁽³⁾؛ لأنَّ هذه الصيغَ لا تقبلُ التنوينَ أصلاً، وإعرابها إنما يكونُ بالحروفِ، لا بالحركاتِ. والنونُ فيهما - المثنى وجمع المذكر - عوضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ، ولا يُجمعُ بينِ العوضِ والمعوضِ عنه.

المسألة الرابعة: الحذف والإثبات في البيت الشعري بين الوصل والوقف

رأى ابنُ جني أنَّ ثمةَ ما يُلاحظُ في بعضِ الاستعمالاتِ من حذفٍ لا يُوافقُ حكمَ الوقفِ الذي يقتضي السكونَ، ولا حكمَ الوصلِ الذي يقتضي التمامَ والإشباعَ، ودكَّرَ ثلاثةَ شواهدٍ على ذلكَ، فقال: «ومن

(1) الخصائص (2/358).

(2) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبدالمجيد قطامش وآخرين، جامعة أم القرى، مكة، الطبعة الأولى، 1428-2007، (5/578).

(3) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (5/578).





ذلك بيث الكتاب (1):

لَهُ رَجُلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ

فَحَدَفَ الْوَاوَ مِنْ قَوْلِهِ (كَأَنَّهُ) لَا عَلَى حَدِّ الْوَقْفِ وَلَا عَلَى حَدِّ الْوَصْلِ، أَمَّا الْوَقْفُ فَيُقْضَى بِالسُّكُونِ (كَأَنَّهُ)، وَأَمَّا الْوَصْلُ فَيُقْضَى بِالْمَطْلِ وَتَمَكِينِ الْوَاوِ: (كَأَنَّهُوَ)، فَقَوْلُهُ إِذَا: (كَأَنَّهُ) مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ» (2).

ولم تكن هذه حالة منفردة بل هناك حالات أخرى ذكرها تباعاً في شواهد أخرى، فقال: «وكذلك أيضاً سواءً قوله:

يَا مَرْحَبَاهُ بِجَمَارِ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرْبَهُ لِّلْسَانِيَةِ

فَتَبَّأْتُ الْهَاءَ فِي (مَرْحَبَاهُ) لَيْسَ عَلَى حَدِّ الْوَقْفِ، وَلَا عَلَى حَدِّ الْوَصْلِ، أَمَّا الْوَقْفُ فَيُؤْذَنُ بِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ: يَا مَرْحَبَاهُ، وَأَمَّا الْوَصْلُ فَيُؤْذَنُ بِحَدْفِهَا أَصْلًا: يَا مَرْحَبَا بِجَمَارِ نَاجِيَةٍ، فَتَبَّأْتُ إِذَا فِي الْوَصْلِ مُتَحَرِّكَةً مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ» (3)

ثم أتبع ذلك بشاهدٍ ثالثٍ، فقال: «وكذلك سواءً قوله:

بِأَزْلِ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

فإثبات الياء مع التضعيف طريفٌ، وذلك أن التثقيب من أمانة الوقف، والياء من أمانة الإطلاق. فظاهر هذا الجمع بين الصّدين، فهو إذاً منزلة بين المنزلتين؛ وسبب جواز الجمع بينهما أن كل واحد منهما قد كان جائزاً على انفرادِهِ، فإذا جُمع بينهما، فإنَّهُ على كلِّ حالٍ لم يُكَلَّفْ إِلَّا بما من عادته أن يأتي به مُفردًا، وليس على النَّظَرِ بحقيقة الصّدين: كالسواد والبياض، والحركة والسكون، فيستحيل اجتماعهما، فتضادُّهما إذاً إنما هو في الصنعة لا في الطبيعة» (4).

يرى ابن جني أن هذه الاستعمالات الشّعريّة لا تتبع قواعد الوقف (السكون)، ولا قواعد الوصل (الإشباع التام)، بل تقع في منزلة وسطى بينهما.

(1) تمام البيت: (إذا طلب الوسيقة أو زمير)، وهو للشماخ، ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م (30/1).

(2) الخصائص (360/2).

(3) الخصائص (360/2).

(4) الخصائص (361/2).





ويمكن مناقشة ذلك بالآتي:

1. يرى جمهور النحويين أن هذه الحالات لا تُشكّل منزلةً ثالثة قائمةً بذاتها، بل هي ضروراتٌ شعريّةٌ اقتضاها الوزن⁽¹⁾. فالشاعرُ في (كأنّه) اضطرَّ لترك الإشباع لئلاّ ينكسر الوزنُ بزيادة حرفٍ مديّ، وفي (عَيْهَل) اضطرَّ للجمع بين التضعيف والياء لضرورة القافية، والضرورة تُقدَّرُ بقدرها، ولا يُبنى عليها أصلٌ لغويٌّ مطرَّدٌ.

2. هناك قاعدةٌ مشهورةٌ تُفسِّرُ بعضَ شواهدِ ابن جني، هي قاعدةُ (إجراء الوصلِ مجرى الوقفِ)، فالعربُ قد تُعاملُ الكلمةُ في وصلِ الكلامِ ووسطِهِ معاملةً عندَ نهايتهِ والوقفِ عليه؛ لأغراضٍ موسيقيّةٍ أو لهجيّةٍ. ففي (يا مرحباً)، الهاءُ هنا عوملتْ معاملةَ الحرفِ الأصليِّ لا حرفِ السكتِ العارضِ، فَجَرَتْ عليها الحركاتُ. لذا يقولُ الزمخشريُّ: «و: (يا مرحباً بحمارِ ناجيه) ممّا لا مُعرِّجَ عليه للقياسِ واستعمالِ الفصحاءِ، ومعدّرةٌ من قال ذلكَ أنّهُ أجرى الوصلَ مجرى الوقفِ مع تشبيهِ هاءِ السكتِ بهاءِ الضميرِ»⁽²⁾.

3. قولُ ابن جني: إنّ الجمعَ بين التضعيفِ وياءِ الإطلاقي ليسَ جمعاً بينَ ضدّينِ (كالسوادِ والبياضِ) فيه نظرٌ؛ لأنّ النّظامَ الصوتيَّ للغةِ العربيّةِ يقومُ على التمييزِ بينَ حالةِ الوقفِ وحالةِ الوصلِ، والجمعُ بينهما يخرُجُ عن سننِ العربِ في الكلامِ، لذا وُصِفَتْ هذه الشواهدُ بأنّها شاذّةٌ أو قبيحةٌ في غيرِ الشّعْرِ⁽³⁾.

هذا وابنُ جني نفسه قد أقرَّ بمهذه الإيراداتِ في كتابِ (المنصف) فقال: «وقد أجرتِ العربُ كثيراً من ألفاظها في الوصلِ على حدِّ ما تكونُ عليه في الوقفِ، وأكثرُ ما يجيءُ ذلكُ في ضرورةِ الشّعْرِ»⁽⁴⁾، وذكرَ شواهدَ على ذلك، فقال: «ومثله:

ببازلٍ وِجْناءٍ أو عَيْهَلٍ
كأنَّ مَهْواها على الكُلْكلِ

(1) ينظر: كتاب سيبويه (169/4)، وابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشّعْرِ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، 1980م، ص(51). والبغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1418 هـ - 1997 م، (494/4).

(2) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، تحقيق: د. علي بو ملحَم، المفصل في صنعة الإعراب، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، 1993م، ص(462).

(3) الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1395هـ - 1975م، (316/2).

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح كتاب التصريف، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى 1373هـ - 1954م، (161/1).





يريدُ: العيهل والكلكلن، وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرتيه، والذي أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يحتاج إليه استظهارًا وتأنيسًا بالأمثال والنظائر»⁽¹⁾.

إنَّ محاولة ابن جني إيجاد منزلةٍ ثالثةٍ هي محاولةٌ منطقيَّةٌ فلسفيَّةٌ، متأثرةٌ بالفكر الاعتراليّ (المنزلة بين المنزلتين)، لكنَّ اللغة العربيَّة تميلُ إلى الثنائيَّة في كثيرٍ من الأحيان، كالوصلِ والوقفِ، والمعربِ والمبنيِّ، وما جاءَ خلافَ ذلك هو تداخلٌ لهجاتٍ أو ضرورةٌ شعريَّةٌ، وليسَ نظامًا لغويًّا مستقلًا.

(1) المنصف (161/1)، وينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، 1985م، (161/1).





الخاتمة: (النتائج والتوصيات)

بحمد الله وتوفيقه، وصل هذا البحث إلى نهايته بعد رحلة في فكر ابن جني اللغوي، من خلال كتابه (الخصائص)، مسلطاً الضوء على حضور عقيدة (المنزلة بين المنزلتين) بوصفها أداة إجرائية لتفسير الظواهر اللغوية. ويمكن إجمال أهم النتائج والتوصيات في النقاط الآتية:

أولاً: نتائج البحث:

- أثبت البحث أن التفكير اللغوي عند ابن جني لم يكن معزولاً عن بيئته الفكرية، ومذهبه العقدي؛ بل تأثر بمنهج المعتزلة القائم على التعليل العقلي، وكان لهذا التأثير أثر مباشر في طريقة تحليله للظواهر اللغوية.
- لم يقصر ابن جني عقيدة المنزلة بين المنزلتين عند المعتزلة على المجال العقدي، بل وسّعها بعقيدته؛ لتصبح وسيلة تفسيرية لبعض الظواهر اللغوية التي تتجادها جهتان متقابلتان.
- أظهرت الدراسة التطبيقية أن هذه العقيدة شملت جميع مستويات اللغة في كتابه الخصائص؛ ففي الأصوات والصرف تجلّى في مرتبة وسطى للإدغام والفك، وفي النحو في حركات المناسبة بين الإعراب والبناء، وبين الصرف ومنعه، وفي العروض في التردد بين الوصل والوقف، مما يجعله قاعدة تحليلية مطردة في فكره.
- توصل البحث إلى أن بعض تأويلات ابن جني للمنزلة الوسطى، يمكن ردها إلى قواعد لغوية أخرى (كالماتلة الصوتية أو التقدير الإعرابي أو الضرورة الشعرية أو الشذوذ)، مما يشير إلى أن النزعة الفلسفية لديه كانت أحياناً تتجاوز التفسير اللغوي المباشر؛ طلباً للاتساق مع المذهب العقلي.
- أظهر البحث أن ابن جني في بعض المواضع يُخضع الظاهرة اللغوية لإطار فكري مسبق، مما أدى إلى نوع من التكلّف في التفسير، في حين أنها مقبولة في تفسيراتٍ أخرى.





ثانياً: التوصيات:

- يوصي الباحث في ختام بحثه بالآتي:
- تتبّع أثر الأصول الأخرى للمعتزلة في البنية العميقة لكتاب (الخصائص)، وسائر مؤلفات ابن جني.
 - التأكيد على أهمية إعادة قراءة المصطلحات اللغوية التراثية في ضوء الخلفيات الكلامية والفلسفية التي أثمرت في مؤلفيها، وعدم الاكتفاء بالنظر إليها بوصفها مصطلحات جديدة.
 - الاستفادة من مرونة ابن جني في التعامل مع الظواهر اللغوية المشكّلة لتطوير رؤى معاصرة في تعليم النحو العربي، تتجاوز جمود القواعد المطلقة.
 - عدم إسقاط المقولات العقديّة على التحليل اللغويّ دون تمحيص، بل ينبغي التمييز بين ما هو لغويّ صرف، وما هو متأثر بإطارٍ فكريّ خارجيّ؛ تجنباً للتأويل الزائد.
 - الاستفادة من الدرس اللغويّ الحديث في تفسير الظواهر التراثية، مثل: علم الأصوات الحديث، الذي يقدم تفسيرات أدق وأبسط من بعض التعليقات القديمة.
 - التوسّع في دراسة أثر الاعتزال في العلوم اللغوية، فهذا البحث يفتح الباب لدراساتٍ أخرى تتناول:
 - أثر أصول المعتزلة في النحو، وأثرهم في الدلالة والبلاغة، وغير ذلك.
 - العناية بتحقيق نصوص ابن جني، وربطها بالدراسات الحديثة؛ لما في كُتبه من ثراء علمي، يستحق إعادة القراءة والتحليل بمنهج معاصر.





قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان:
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د. ط).
- المنصف شرح كتاب التصريف، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ/1954م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندواوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
2. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم: درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط2، 1411هـ/1991م.
3. ابن القيم، محمد بن أبي بكر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس، دار الفكر، بيروت، 1398هـ/1978م.
4. ابن عصفور، علي بن مؤمن: ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
5. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية 1417 هـ - 1997 م.
6. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ - 1985 م.
7. أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية، مكتبة نضرة مصر، القاهرة، (د. ت).
8. البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م.
9. حبيب، حساني، وأحمد، عوني، المنحى العقلي في التفكير اللغوي عند ابن جني، بحث منشور في مجلة الباحث، جامعة الغواط، بالجزائر، المجلد 15 العدد 2 لعام 2017م.
10. الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1993 م.
11. حميد، غويق، ملامح التفكير اللساني عند ابن جني في الخصائص، بحث منشور في مجلة الباحث، جامعة الغواط، بالجزائر، المجلد 6 العدد 2 لعام 2014م.
12. الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ/1975م.
13. الزمخشري، محمود بن عمر: المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
14. السامرائي، فاضل صالح: ابن جني النحوي، دار النذير، 1389هـ/1969م.
15. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،





- ط3، 1408هـ/1988م.
16. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، (د.ت)
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.
17. الشاطبي، إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد المجيد قطامش وآخرين، جامعة أم القرى، مكة، ط1، 1428هـ/2007م.
18. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم: الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاي، دار المعرفة، بيروت، 1404هـ.
19. الشيرازي، إبراهيم بن علي: المعونة في الجدل، تحقيق: علي عبد العزيز العميريني، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط1، 1407هـ.
20. عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، (د. ط).
21. الهمداني، أحمد بن عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مطبعة مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 1965م.





Scientific Journal

of University of Saba Region

A Biannual Refereed Scientific Journal Issued
by University of Saba Region

ISSN :2709-2747 (Online)

ISSN :2709-2739 (Print)

Volume 9, Issue 1, June, 2026